دقت الساعة

الحرب الإلكترونية والأمن السيبراني

عقيد ركن متقاعد عبدالله المسباح
almesbah@gmail.com

أسهمت الطفرة الهائلة التي حدثت لعالمنا خلال السنوات القليلة الماضية في مجال التكنولوجيا والاتصالات وبشكل متسارع في حدوث تغييرات هائلة وساهمت في انفراج ثورة ونقلة نوعية في التقدم التكنولوجي وبشكل باهر نحو مستقبل أفضل، خاصة إذا ما رصدنا ذلك التطور الهائل والسريع في مجال «الإنترنت» والذي أصبح من المتطلبات الأساسية في حياتنا وأصبحت حاجتنا له في حياتنا تعادل حاجتنا للأوكسجين الذي نتنفسه، وباتت جميع التعاملات الحكومية المهمة، والبنكية وحساباتها السرية والتجارية والأمنية والعسكرية وحتى الشخصية وغيرها تعتمد اعتمادا كليا على الإنترنت، وبدأنا نتعامل مع مصطلحات الحكومة الإلكترونية والتسوق الإلكتروني والتحويلات المالية الإلكترونية والبريد الإلكتروني كجزء أساسي في حياتنا اليومية.

وكل ما سبق ذكره من معلومات يتم بثها ونشرها وتداولها عبر الأثير بواسطة إرسال الموجات الكهرومغناطيسية (اللاسلكية)، أو الألياف الضوئية والمنتشرة عبر المحيطات، ويتم تخزين بياناتها عبر أجهزة كمبيوتر ذات طاقة تخزينية عالية جدا تسمى الخوادم (Servers) أو عن طريق السحاب الإلكتروني (Cloud)، أما الجانب السلبي من هذه الطفرة فهو أن هذه المعلومات المهمة تكون عرضة للرصد والالتقاط، ويمكن الإطلاع عليها من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك، وذلك بواسطة أجهزة كمبيوتر بسيطة أو هواتف ذكية شخصية، ويتم استغلالها بشكل عدائي بعد الإطلاع على محتوياتها السرية أو تدميرها، أو سرقتها أو إجراء تعديلات عليها أو عمل تحولات مالية غير قانونية، ومن هنا ظهر مصطلح الأمن السيبراني (Cyber security).

الأمن السيبراني أو أمن تكنولوجيا المعلومات أو أمن المعلومات الإلكترونية، ويقصد بها مجمل الإجراءات التي يتم اتخاذها لحماية أجهزة الكمبيوتر والخوادم والأجهزة المحمولة والأنظمة الإلكترونية والشبكات والبيانات من الهجمات المعادية والدفاع عنها أو الحد من خطر الهجمات الإلكترونية المعادية، والحماية من الاستغلال غير المصرح به للأنظمة والشبكات، وتملك كل دول العالم المتقدم إدارات وهيئات خاصة بالأمن السيبراني تعنى بالحفاظ على أمن الشبكة التقنية والتي تشمل الإدارات الحكومية والمؤسسات المصرفية والشركات وتحميها من أي اختراق معاد، وأصبح جليا لهم أن الحروب القادمة هي حروب إلكترونية والأمن السيبراني يشكل جزءا بسيطا منها.

ولكن للأسف لا يوجد في الكويت اهتمام أو توعيه في هذا المجال، وباعتقادي أن أول الحلول الممكنة في مسألة الأمن السيبراني هو إيمان حكومتنا بأهمية هذا المشروع، وعدم جعله مشروعا هامشيا ضمن الدورة المستندية البيروقراطية للدولة، بل يجب عليها أن تقوم بجعله ضمن أولويات الدفاع الوطني وأحد المشاريع المحورية المترافقة مع التطور العالمي في التقنية ومحاولة مواكبة ما وصلت إليه دول الخليج على الأقل في مجال الأمن السيبراني، حيث إننا أقل دولة تبدي اهتمامها بهذا المجال.

والحل الثاني هو تشجيع الطلاب من ذوي العقول النابغة على التخصص في هذا المجال وابتعاثهم للدراسة في الخارج، دون تدخل سياسي أو واساطات تجعل من غير المؤهلين هم من يحصلون على هذه البعثات، وإلزام هؤلاء الطلاب قانونيا بالعودة والعمل في مجال الأمن السيبراني مع الحكومة. كما يمكن استقطاب المخترقين المتطفلين «الهاكرز» وبعضهم من العباقرة والمبدعين في هذا المجال، وإعطائهم الأمان والحماية للعمل في بيئة آمنة لاستغلال طاقتهم الهدامة وتحويلها إلى طاقة بناءة وإعطائهم حوافز تشجيعية للعمل.

والحل الثالث تأسيس جهة مستقلة متخصصة في الأمن السيبراني يشرف عليها مجلس الوزراء، وتعيين الكفاءات فيها وتدريب كوادرها على «الردع» و«الهجوم» ليضعوا الكويت على خارطة العالم التقني التي لا تزال خارجها وفي ذيل قائمتها.

في الصميم

هذه باختصار مشكلتنا مع الفلبين

م.غنيم الزعبي
@ghunaimalzu3by

الفلبين دولة صديقة وعلاقاتها طيبة مع الكويت، وقبل ذلك علاقات الشعبين الكويتي والفلبيني هي أطيب وأفضل بحكم تواجد العمالة الفلبينية في الكويت منذ عشرات السنين وللسمعة الطيبة التي تحظي بها هذه العمالة سواء المنزلية منها، أو تلك التي تعمل في القطاع الخاص، عمالة نظيفة وتعاملها راق وإنساني مع الجميع.

وتتواجد في الكويت جالية فلبينية عددها يقارب ربع المليون فرد، ونادرا ما تسمع أن لديهم مشاكل مع الجهات الأمنية، بل أكاد أجزم أنهم الجالية الأقل عددا في سجون الكويت.

يحكي لي أحد الأصدقاء أن المربية الفلبينية التي ساعدت أمه على العناية به منذ طفولته هي الآن تعمل لديه وتساعده على العناية بأطفاله، أي أنها جلست لدى عائلتهم أكثر من 30 سنة حتى أنها أصبحت جزءا من العائلة لا تقل قيمة عن أي فرد آخر من العائلة.

بعد هذه المقدمة الجميلة أود التطرق إلى جانب «غير جميل» في العلاقة بين الكويت والفلبين، وهو ما تسبب في الأحداث الأخيرة التي وصلت لدرجة منع الكويت إصدار أي تأشيرات جديدة للعمالة الفلبينية، بل تعدى ذلك إلى أنه تم إرجاع بعض العمالة التي دخلت المطار.

وجهة النظر الكويتية هنا لا أدعي تمثيلها ولا أجزم أنها السبب الرسمي لما حدث، لكنني كمراقب لموضوع وملف العمالة المنزلية لاهتمامي به منذ أكثر من 20 سنة عندي رأي قد يصيب وقد يخطئ في موضوع الخلاف.

بداية، هناك حق سيادي لأي دولة في العالم للدفاع عن مواطنيها في أي مكان بالعالم يتواجدون، وتتدخل لحمايتهم من أي ظلم أو انتهاكات حصلت لهم، لكن هذا يمارس عن طريق القنوات الديبلوماسية أولا وعن طريق المحادثات المباشرة بين مسؤولي الدولة المسؤولين عن العمالة في الدولتين.

لكن الذي حصل هو سيل من التصريحات سواء من مسؤولي الدولة في الفلبين أو من خلال بعض السياسيين أو البرلمانيين الفلبينيين. لا أحد ينكر أن عليهم التصدي لأي انتهاكات تحصل لعمالتهم، لكن استمرار وحصر هذا الموضوع في الكويت فقط رغم انتشار عمالتهم في كل أنحاء المعمورة وهي معرضة كغيرها للأمور غير الطيبة في كل الأوقات، بل حاليا وأثناء قراءتك لهذه المقالة هناك فرد من عمالتهم يصادف أو يتعرض لمشكلة وهو أمر وارد ويحصل دائما، لكننا لم نسمعهم يتكلمون عن غير الكويت وكأن الكويت بقعة سوداء في العالم تحدث فيها هي فقط كل الأمور السيئة. وهذا الشيء غير أنه مزعج، لكنه كذلك يسيء لسمعتك الدولية وأمام جمعيات حقوق الإنسان في العالم.

حاولت الجهات الرسمية في الكويت لفت نظر الجانب الفلبيني لهذا الأمر وأنه من أجل استمرار العلاقة الطيبة بين البلدين المطلوب عمل كونترول على تلك التصريحات. وزاد الطين بلة لغة التهديد والوعيد «بحظر» إرسال العمالة للكويت فكان رد الكويت الذي أبرد أكباد جميع أهل الكويت «أنت لا تحظرني أنا أحظرك»، فالكويت دولة ذات سيادة وكل حقوق العمالة فيها محفوظة ويحكمها القانون الكويتي الذي أنصف الكثير منهم وعاقب أي مواطن ينتهك حقوقهم أو يتعدى عليهم.

● نقطة أخيرة: أحد أسباب مشكلة العمالة المنزلية في الكويت هو قلة الأسواق المفتوحة، وهنا الكرة في ملعب وزارة الخارجية للتواصل فورا مع أكبر مصدر للعمالة المنزلية في العالم وهي إندونيسيا، وعقد اتفاقيات عمالية معها أسوة بالأشقاء في السعودية وقطر.

محلك سر

نقطة نظام لهويتنا!

د.نرمين يوسف الحوطي
Nermin_alhoti@hotmail.com

منذ التحرير من الغزو الغاشم 1991 ونحن نرى ونقرأ عن الكثير من هويتنا الوطنية سواء أكانت ملموسة أو معنوية تطمس، والسبب غير معروف!

ما جعلني أكتب سطور اليوم في مقالي هذا، حادثة عشت تفاصيلها «طبعا غير اللي قاعدة أشوفه كل يوم وأسمع عنه من هدم معالم أثرية واختفاء الكثير من الأمور عن تاريخ الكويت.. والنتيجة محلك سر»، المراد ذهبت إلى إحدى المكتبات، لم تكن مكتبة عامة بل مكتبة متخصصة في الفنون والثقافة، ووجدت نفسي أمام كارثة ثقافية وعلمية.

كنت أبحث عن مرجع معين ومحدد وأنا متأكدة من وجوده في تلك المكتبة لأنني بنت تلك المكتبة وأعرف أرففها وأحفظ عن ظهر قلب سطور كتبها، فاندهشت عندما لم أجد المرجع، وبسؤالي الموظف عن الكتاب، قال لي: «مش موجود يا افندم».

صمت بدهشة وبتأكد من أن المرجع هنا بين الأرفف، فذهبت أبحث عنه مرة أخرى لعل وعسى أن أجده ويكون الموظف لا يعلم «الله وين حاطه»، المراد أثناء بحثي وجدت المصيبة الكبرى كتيب قديم يحمل العديد من الرسائل العلمية التي تقتنيها تلك المكتبة فقمت بالتصفح بها، وأنا أعلم عن الكثير من تلك الرسائل العلمية بحكم عملي، وإذ بي أجد أن الكتيب يسجل الرسائل العلمية بداية من عام 1993م فقط! فسألت موظف المكتبة: الرسائل اللي قبل هذا التاريخ ليش مو مسجلة؟! فأجاب: «ما أعرفش يا افندم»! فقلت له: يعنى ايه متعرفش؟ في رسايل من سنة السبعينيات ليش مو مسجلين في كتيب؟ فأجاب: والله ده إلى موجود في كتاب ومعنديش أي معلومة عن الرسايل اللي بتقولي عليها.

انتهى الحوار العقيم بيني وبين موظف المكتبة وبدأت الأسئلة تنير في ذهني... وتسأل:

مباني وقاعدة تتهدم!
لغتنا وقاعدة تندثر!

تراثنا وقاعد يدش عليه الكثير من الثقافات الأخرى لتشويه تراثنا!

مكتبات حكومية المفترض تحمل العديد من ثقافتنا وعند الذهاب إليها نجد ما وجدنا أو نجد كوارث أخرى على سبيل المثال لا الحصر مكتبات متهالكة حوائطها آيلة للسقوط!

فنوننا ومسارحنا وقاعاتنا الثقافية آيلة للسقوط ولا يوجد بها الأمن والسلامة!

● **مسك الختام:** من أقوال أمير القلوب الراحل سمو الشيخ جابر الأحمد، طيب الله ثراه، في فبراير 1992: «إن الكويت تحتاج منا إلى حراسة أشد، حراسة لا تقتصر على السلاح والجنود ومراقبة الحدود، بل تمتد إلى كل نفس كويتية بالوعي واليقظة والحذر والترقب».

الموقف السياسي

الآن.. الآن وليس غداً

عبدالمحسن محمد الحسيني

استمرار الأعمال البربرية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني لن تستطيع وقف نضال الشعب الفلسطيني ضد المحتل من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني.

الإسرائيليون يستمرون في اغتيال الزعماء الفلسطينيين ويمارسون أشد أنواع البطش والاغتيال ضد الشعب الفلسطيني ظنا منهم أنهم قادرون على القضاء على كفاح الشعب الفلسطيني الذي لن يتوقف، بل سيتواصل من أصحاب القضية العادلة.

لقد استغلت إسرائيل انشغال العرب بخلافاتهم ومعاركهم فيما بينهم وباشرت الأعمال البربرية ضد الشعب الأعزل، وواصلت تصفية الزعماء الفلسطينيين، دون أن تواجه أي مقاومة أو تظاهرات واستنكارات ضد أعمالها البربرية بحق شعب كل ذنبه أنه يتمسك بأرضه ووطنه، وها هي إسرائيل تواصل أعمال القمع والترهيب والقتل ضد الشعب الفلسطيني كمحاولة لإجلاء الفلسطينيين من وطنهم، لكن صمود الشعب الفلسطيني الصلب حال دون أن تحقق إسرائيل أهدافها.

وهنا أريد أن أستذكر تلك الكلمات التي قالها المغفور له سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد عام 1988 «إن أعظم إنجاز استطاعت الانتفاضة الفلسطينية بصمودها أن تحققه، هو أنها سلطت أصدق الأضواء أمام الرأي العام العالمي على خرافة التقدمية الإسرائيلية وديموقراطيتها، وأكدت الهوية الفلسطينية فوق أرضها وبأيدي أبنائها، هوية أقوى من القهر، وتستعصي على الشتات والذوبان، فيها طهارة القدس، وصلابة الصخرة المشرفة، وهدي المرسلين».

هذه كلمات من سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، حملت تحية سموه (رحمه الله) للانتفاضة الشعبية للفلسطينيين. ونحن إذ نعيد ذلك الخطاب، فإننا نطالب الشعب الفلسطيني أن يواصل الكفاح دون التأثر بأوضاع الدول العربية التي أصبحت من أسوأ الأوضاع الأمنية بسبب الصراعات الداخلية.

إن كفاح الشعب في مقاومة المحتل وتحرير الوطن لن يتوقف ولن يتأثر بالبيانات والمواقف السياسية سواء الصادرة من الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية، فإن هذه المواقف هي التي تسببت في تراجع المقاومة الفلسطينية، لابد أن يتولى الشعب الفلسطيني مسؤولية تحرير أرضه بمواصلة النضال ضد المحتل، ولابد أن تتوحد المقاومة الفلسطينية وألا يعولوا كثيرا على المفاوضات السياسية التي ليس لها أي تأثير في تحقيق الأهداف الفلسطينية في الخلاص من المحتل وتحرير كامل التراب الفلسطيني.

من أقوال المغفور له بإذن الله سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراه، «إن الذي يصيب فلسطين يصيبنا، ولن يزدهر الوطن العربي ما دام جزء منه مغتصبا». والله الموفق.

وقفة

الدكتور جوجل Dr. google

د.عادل رضا

من أهم الدروس التي تعلمناها في كلية الطب هو أن نقول «لا نعرف»، وهذه المسألة من أهم الأشياء والمبادئ الأساسية، حيث إن الطبيب الناجح الحقيقي عليه أن يكون أمينا وحاميا وصائنا لحياة المريض، لذلك من الحيوي والضروري أن يعرف متى يقول «لا أعرف»، وأن يعرف متى يحول المريض لزميل مختص في الحالة أو أكثر منه خبرة، وهذا هو الأمر السليم والصحيح على العكس من الدكتور جوجل Dr google حيث إنه «لا يعرف» قول «لا أعرف»! وهذه سلبية خطيرة علينا الإضاءة عليها.

إن التخصص الطبي المهني الحقيقي هو الطريق الحديث لممارسة تشخيص وعلاج المرضى مع هذا الكم الهائل من المعلومات المتجددة والتفاصيل المتشعبة، وخاصة مع دخول عصر الطب المبني على الإحصاء الحديث evidence based medicine حيث قراءة البروتوكولات التشخيصية والعلاجية تتوافق مع شهادات معتمدة وتدريب «حقيقي» ضمن قواعد وأسس نظامية، فليست المسألة حالة فوضوية وغير مقبول أن تصبح ممارسة المهنة الطبية ضمن «طبيب بتاع كله؟!» إذا صح التعبير من دون ضوابط وقواعد، تحكم وتنظم المسألة.

لقد أصبح لدينا مع وجود عالم الإنترنت، من يعتقد أنه تلقائيا سيصبح «طبيبا» فقط مع حصوله على بعض المعلومات البسيطة والشعبية من هنا وهناك، وهذه ظاهرة منتشرة ليس فقط مع «عامة» الناس، ولكن للأسف الشديد تتم ممارستها مع «بعض» الزملاء الأطباء، حيث إن «البعض» يكون في تخصص معين، لكنه يتكلم في تخصص آخر ليس له به أي علاقة أو ارتباط! وحديثه لا يمثل «مرجعية فنية» وقد يكون فيه الكثير من الأخطاء العلمية.

علينا أن نعرف أن الطب وممارسته ليست فقط «تجميع» معلومات طبية وليست إعادة تدوير معلومات وبيانات مأخوذة من الإنترنت، وليس الاختصاص الطبي هو شهادة السبع سنوات الأولية فقط، بل إن هناك سنوات تخصص لاحقة، وكذلك دراسة أخرى وتدريب ممتد لفترة لا تقل عن الخمس سنوات، لذلك على سبيل المثال من هو متخصص في الجراحة عليه العمل والحديث في مجاله كما هو الحال مع طبيب الباطنية مرورا بباقي التخصصات.

للأسف الشديد هناك «البعض» في تخصص مختلف ويتحدث عن أمور دقيقة بتخصصات أخرى ليست له بها أي علاقة! وينصح المرضى في الأمراض الباطنية أو السكري! أو التطعيمات أو السمنة! فيصبح في تلك الحالة «الدكتور جوجل» Dr google وهذا خطأ و«تداخل» في التخصصات وقد يسبب الخطر والضرر للناس ناهيك عن نشر الجهل والمعلومات الخاطئة.

كلمات لا تنسى

مشعل السعيد

لمن أُصوِّت

مرّ على قيام مجلس الأمة الكويتي ستون عاما، وهو بحق إنجاز عظيم وفخر للكويت قيادة وشعبا، فقد قام مجلس الأمة من أجل مصلحة الوطن والمواطن، وهو لسان الشعب الناطق، وها نحن على موعد قريب جدا من الانتخابات التشريعية، والسؤال الملح: لمن أعطي صوتي؟ ومن الشخص المناسب، وما المعايير التي أنتخب من خلالها المرشح؟

وكما يعلم الجميع، فالانتخاب حق لكل مواطن، ولكنه بنفس الوقت أمانة في عنق كل مواطن ومواطنة، فليكن صوتك نابعا من ضميرك ووجدانك بلا محاباة، فالمسألة ليست سهلة كما يظن البعض، فهي أولا وأخيرا مسألة وطن وليس حزبا أو قبيلة أو مذهبا، كما نسمع من البعض هنا وهناك، فكل هذه الأمور تذهب أدراج الرياح، ويبقى الوطن.

لذلك على كل مواطن أن يراعي مصلحة وطنه وهو يدلي بصوته، ويضعها نصب عينيه ويرمي ما سوى ذلك في لجة البحر، وعلينا أيضا أن نخاف الله سبحانه وتعالى ونحن ندلي بأصواتنا، وألا نخون الأمانة، فخيانة الأمانة خيانة للوطن، وأن نختار الأصلح والأكفأ والأجدر، يقول المولى عز وجل: (يا أبت إن خير من استأجرت القوي الأمين)، ونضع في اعتبارنا أيضا قول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب ـ المائدة) والحذر كل الحذر من الانجرار وراء الشعارات الزائفة، والوعود الوهمية والسير خلف السراب، فلنمنح صوتنا لمن يستحقه دون أي اعتبارات أخرى، ولنساند من يسعى لمصلحة البلاد والعباد ولمن يخاف الله في هذا الوطن، وعليكم بأهل الوطنية والأمانة والنزاهة، ولا مجاملة مع مصلحة الوطن والمواطن، فالحق أحق أن يتبع.

ولنعلم أن الصوت الذي ندلي به إنما هو شهادة حق، فلا نجعله شهادة باطل ونخون ضمائرنا، وأنت تملك حرية الاختيار فأحسن الاختيار، فنحن بحاجة إلى الإصلاح والنهج القويم، وقد شبعنا إحباطات، فآن لنا أن نلتفت لمصلحة الكويت.. دمتم سالمين.